

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٦٦

بتعديل تشكيل مجلس محافظة الاسكندرية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٢ لسنة ١٩٦٠ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الإدارة المحلية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٣٥ لسنة ١٩٦٠ بتشكيل مجلس محافظة الاسكندرية المعدل بالقرار الجمهوري رقم ٥٧٤ لسنة ١٩٦١ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٦٦ لسنة ١٩٦٥ بتشكيل مجلس الوزراء وعلى موافقة اللجنة الوزارية للإدارة المحلية بتاريخ ١٩٦٥/٦/٢٦ ؛

قرر :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٣٥ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقرار الجمهوري رقم ٥٧٤ لسنة ١٩٦١ المشار إليها النص الآتي :

يؤلف مجلس محافظة الاسكندرية من :

أولاً - المحافظ وتكون له الرئاسة .

ثانياً - ممثل لكل من الوزارات والمصالح والمؤسسات الآتية يعينه الوزير ذو الشأن من بين موظفي الوزارة أو المصلحة أو المؤسسة :

(١) وزارة الداخلية (مدير الأمن) وينوب عن المحافظ عند غيابه .

(٢) وزارة الري .

(٣) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية .

(٤) وزارة التربية والتعليم .

(٥) وزارة التموين والتجارة الداخلية .

(٦) وزارة السياحة والآثار .

(٧) وزارة الحربية .

(٨) وزارة الخزانة .

(٩) وزارة الزراعة .

(١٠) وزارة الاوقاف والشئون الاجتماعية .

(١١) وزارة العمل .

(١٢) وزارة الإسكان والمرافق .

(١٣) وزارة الصحة .

(١٤) وزارة المواصلات .

(١٥) وزارة الإصلاح الزراعي واستصلاح الأراضي .

(١٦) المجلس الأعلى لرعاية الشباب .

(١٧) وزارة الصناعة والثروة المعدنية والكهرباء .

(١٨) مصلحة الموانئ والمناثر .

(١٩) مصلحة الجمارك .

(٢٠) مصلحة خد والسواحل .

(٢١) المؤسسة المصرية العامة للآمان الزراعي والتعاوني .

(٢٢) المؤسسة المصرية العامة لبناء الاسكندرية .

(٢٣) المؤسسة المصرية العامة للكهرباء .

(٢٤) الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الاسكندرية .

(٢٥) شركة مياه الاسكندرية .

ثالثاً - مدير جامعة الاسكندرية أو من ينوبه من عمداء الكليات وعند غيابه ينوب عنه وكيل الجامعة .

رابعاً - أربعة أعضاء من كل قسم إداري من المنتخبين انتخاباً مباشراً بطريق الاقتراع السري لعضوية لجان الوحدات الأساسية أو غيرها من لجان المستويات الأخرى بالاتحاد الاشتراكي العربي بالمحافظة وذلك بالطريقة التي يحددها الاتحاد الاشتراكي العربي على أن تكون الأغلبية بالمجلس لمؤلاء الأعضاء المنتخبين .

خامساً - عشرة من الأعضاء العاملين في الاتحاد الاشتراكي العربي يختارون من قوى الكفاية في شئون المحافظة ويصدر باختيارهم قرار من وزير الدولة للإدارة المحلية بناء على اقتراح المحافظ .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ رمضان سنة ١٣٨٥ (٢٠ يناير ١٩٦٦)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٦٦

بشأن تعديل القرار الجمهوري رقم ٥٩٣ لسنة ١٩٦٠

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٨٨ لسنة ١٩٦٠ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٥٩٣ لسنة ١٩٦٠ ؛

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٣٠٩ لسنة ١٩٦٦

بتعيين مساعد لكبير الأطباء الشرعيين من الدرجة الأولى
بمصلحة الطب الشرعي

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ في شأن تنظيم الخبرة أمام جهات
القضاء ؛

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن نظام العاملين المدنيين بالدولة ؛

قرر :

مادة ١ - عين السيد الدكتور محمد نجيب محمد فهمي الطيب الشرعي
من الدرجة الثانية بمصلحة الطب الشرعي مساعدا لكبير الأطباء الشرعيين
من الدرجة الأولى بالمصلحة المذكورة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ رمضان سنة ١٣٨٥ (٢٠ يناير سنة ١٩٦٦)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٣١٠ لسنة ١٩٦٦

بشأن تحديد مرتب رئيس مجلس إدارة البنك الصناعي

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ بشأن عدم جواز تعيين أي شخص
في الهيئات أو المؤسسات العامة أو شركات المساهمة التي تساهم فيها الدولة
بمكافآت أو مرتب سنوي قدره ١٥٠٠ جنيه فأكثر إلا بقرار من رئيس
الجمهورية ، والقوانين المعدلة له ؛وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢
بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٢٥١ لسنة ١٩٦٥ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٤٧٢٠ لسنة ١٩٦٥
في شأن تعيين رئيس مجلس إدارة البنك الصناعي ؛

قرر :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة الأولى من القرار الجمهوري
رقم ٥٩٣ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه النص الآتي :"على الوزارات والمصالح والهيئات والمؤسسات العامة والشركات التي
تتبعها أن تدفع مقدما إلى شركات المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري
أو إلى شركات المؤسسة العربية العامة للنقل الجوي حسب الأحوال
مضى طلبت الشركة ذلك ، قيمة تذاكر السفر والنولون ، من شخص وتأمين
ومصاريف وذلك عند تنفيذ التعاقد مع الشركة والجهة التي يتم النقل
لحسابها على أن تقوم الشركة بتقديم المستندات بمجرد استلامها ، فإذا
ما أسفرت المراجعة عن أية فروق است الشركة بردها فوراً" .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ رمضان سنة ١٣٨٥ (٢٠ يناير سنة ١٩٦٦)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٦٦

بتعيين السيد / عبد المنعم السبكي مديرا عاما للإنتاج والتكوين
بالشركة العامة لخدمات الطيران

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦١ بدم جواز تعيين أي شخص
في الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات المساهمة التي تساهم فيها الدولة
بمكافأة سنوية أو بمرتب سنوي قدره ١٥٠٠ جنيه فأكثر إلا بقرار
من رئيس الجمهورية ؛وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة
نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ؛وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٧٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة
العربية العامة للنقل الجوي ؛

قرر :

مادة ١ - يعين السيد / عبد المنعم السبكي مديرا عاما للإنتاج والتكوين
بالشركة العامة لخدمات الطيران بمرتب قدره ١٨٠٠ جنيه سنويا ويوقف
صرف الماش المستحق له .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ رمضان سنة ١٣٨٥ (٢٠ يناير سنة ١٩٦٦)

جمال عبد الناصر